

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعودي
5907.2
بتغير قدره
+28.2
0.47%

تثبيت التصنيف طويل الأجل لودائع العملة المحلية للبنك عند درجة A3

المرزوق: «موديز» تثبت جميع تصنيفات «الأهلي المتحد» مع نظرة مستقبلية مستقرة

وذلك استمراراً لأوضاع السيولة لدى البنك الأهلي المتحد ش.م.ك. في مستوياتها العالية. ويتمتع البنك الأهلي المتحد بمقاييس جيدة في جودة الأصول استناداً إلى تقييم موديز لعمليات التمويل المتعددة لدى البنك الأهلي المتحد ش.م.ك. التي تظل نحو 2.7٪ من إجمالي عمليات التمويل ونسبة تغطية «من المخصصات فقط» تصل إلى نحو 149٪ كما في نهاية عام 2011 وتعتبر هذه النسبة جيدة بالمقارنة مع الجاري في النظام المصرفي، حيث يبلغ متوسط نسبة التحويلات المتعددة إلى إجمالي التحويلات ونسبة التغطية بالضمانات للنظام المصرفي المحلي نحو 6.7٪ و 81٪ على التوالي كما في نهاية 2011.

إجمالي رأس المال 20.1٪ كما في نهاية عام 2011. وتعتبر مستويات هذه الرسملة أعلى من المتوسط في السوق الكويتي وتبدو هذه النسبة كذلك عالية بحسب المعايير الدولية. وفيما يتعلق بالسيولة أكدت وكالة موديز أن البنك الأهلي المتحد يتمتع بوضع جيد في السيولة فتمثل الأصول السائلة لدى البنك نحو 35٪ من إجمالي الأصول مقارنة بنسبة بلغت نحو 30٪ في المتوسط في النظام المصرفي، كما في نهاية عام 2011. كما عمل البنك على تحسين نسبة التمويل إلى الودائع (بزيادة وادائه بنحو 30٪)، وتوقعت موديز أن تظل هذه النسبة كما هي على المعدل الحالي في المستقبل القريب

في الشهور الـ 9 الأولى من 2012، حيث بلغ إجمالي الموجودات نحو 2.6 مليار دينار (أي ما يعادل نحو 9.2 مليارات دولار)، مع ارتفاع صافي عمليات التمويل بنحو 7٪ وارتفاع ودائع العملاء بمبلغ 68 مليون دينار أي بنحو 4٪. الجديد بالذكر أن موديز أوضحت في تقريرها أن تحول البنك الأهلي المتحد للعمليات المصرفية الإسلامية فتح توجهها إستراتيجياً جديداً للبنك، حيث تبوأ البنك مرتبة متقدمة كثنائي أكبر بنك إسلامي في الكويت على صعيد الحجم والربحية. كما أشادت «موديز» بأن البنك الأهلي المتحد يتمتع بمستويات قوية مرتفعة في الرسملة، حيث بلغت نسبة الشريحة الأولى من رأس المال 18.2٪ في نهاية عام 2011 ونسبة

بقوة واستقرار المركز المالي للبنك، موضحاً أن التقييمات المرتفعة التي يحظى بها البنك الأهلي المتحد من قبل وكالات التصنيف العالمية هي نتاج جهود مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بكل مستوياتها والتي نجحت في وضع إستراتيجية طموحة لعسل البنك الأهلي المتحد تم اختيارها في ظل الأزمة المالية العالمية التي أسفرت عن خروج كثير من الشركات والبنوك والمؤسسات المالية على الصعيد الدولي من عجلة المنافسة في ظل الظروف الصعبة، في حين استطاع البنك الأهلي المتحد أن يحافظ على وتيرة متصاعدة من النمو والاستقرار. وأوضح المرزوق أن تقييم «موديز» قد أشار إلى استقرار المركز المالي للبنك الأهلي المتحد

نحو 103.1 ملايين دولار)، أي بزيادة تعادل 30٪ عن الفترة نفسها من 2011 وترجع الزيادة في صافي الأرباح أساساً إلى زيادة صافي إيرادات التمويل إلى نحو 52.9 مليون دينار من 45.8 مليون دينار في العام السابق وكانت الإيرادات التشغيلية غير التمويلية مستقرة، حيث وصلت إلى نحو 11 مليون دينار مع استقرار صافي الإيرادات من الأتعاب والعمولات. وأكد المرزوق أن تثبيت التصنيف الائتماني للبنك يعتبر إنجازاً مهماً وشهادة محابدة على فاعلية الإجراءات التي اتخذها البنك خلال السنوات الماضية بهدف إعادة هيكلة أعماله ورفع مستوى الربحية وتعزيز هيكل تمويله. وأضاف قائلاً: «أنا فخورون جداً بشهادة وكالة موديز العالمية



حمد المرزوق

صرح رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للبنك الأهلي المتحد حمد عبدالمحسن المرزوق بأن وكالة موديز العالمية للتصنيف الائتماني قامت بتثبيت تصنيفات البنك الأهلي المتحد مع نظرة مستقبلية مستقرة لجميع التصنيفات مدعومة بالعناصر الأساسية المالية القوية التي يتمتع بها البنك، كما تم تثبيت التصنيف العالمي طويل الأجل لودائع العملة المحلية للبنك عند درجة A3.

وتعلقاً على تقرير تقييم موديز للبنك الأهلي المتحد أكد المرزوق في بيان صحافي أن «موديز» قد أشادت بالنتائج التي حققها البنك الأهلي المتحد في الشهور الـ 9 الأولى من 2012 وهي الأرباح الصافية التي بلغت نحو 29 مليون دينار (ما يعادل

بعد الانتهاء من الصيانة في مركزي تجميع 4 و 15

عودة إنتاج «نفط الكويت» لمعدله

الطبيعي البالغ 2,75 مليون برميل يومياً

توقع مصدر نفطي رفيع المستوى في شركة نفط الكويت أن يعود إنتاج الشركة النفطي لمعدله الطبيعي البالغ 2,75 مليون برميل يومياً خلال اليومين المقبلين وذلك بعد عودة مركز تجميع رقم 4 الواقع في حقل برقان الكبير للعمل أمس وذلك بعد توقف استمر لأسبوع لتنفيذ صيانة دورية كان مقرر لها، مشيراً إلى أن مركز تجميع رقم 15 في شمال الكويت كذلك عاد للعمل يوم الجمعة الماضي.

وقال المصدر إن إنتاج الشركة النفطي تأثر خلال الأسبوع الماضي ووصل إلى 2,5 مليون برميل وسوف يعود لمعدله الطبيعي خلال اليومين المقبلين، مبيناً أن إنتاج شركة نفط الكويت يتراوح بين 2,75 مليون برميل و 2,9 مليون برميل يومياً في بعض الأوقات ليكون إجمالي إنتاج الكويت النفطي 3 ملايين برميل

استدعاء زيادة رأس المال لطيران الجزيرة

نكرت شركة طيران الجزيرة (الجزيرة) أنه بناء على موافقة الجمعيتين العموميتين للشركة والمعتدتين في 13-5-2010 و 27-9-2010 على زيادة رأس مال الشركة وبعد موافقة هيئة أسواق المال على نشرة اكتتاب زيادة رأس المال عن طريق طرح 178,000,000 سهم وجميع هذه الأسهم نقدية وبقيمة اسمية

100 فلس للسهم الواحد ودون علاوة إصدار، فقد حدد مجلس الإدارة فترة الاستدعاء لتلك الزيادة لتكون خلال الفترة من 17-12-2012 ولدة 15 يوماً تنتهي في 31-12-2012 وتكون للمساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ 16-12-2012، علماً أن الاكتتاب سيكون في الشركة الكويتية للمقاصة - برج احمد.

«الجمان»: 4

حركات خفض

في قوائم كبار

الملاك في

الشركات المدرجة

قال مركز الجمان للاستشارات الاقتصادية: إن حركة المكبات المعلقة اقتضت على 4 حركات خفض في قوائم كبار الملاك في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 6/12/2012.

وقد تصدرها خفض شركة مجموعة أجام المحدودة ملكيتها في «ياكو»، بمقدار 4,067 نقطة مئوية من 11,070 إلى 7,003٪، والأسبوع - بمقدار 2,380 نقطة مئوية من 7,530٪ إلى 5,150٪، ثم خفض «عقار» فنسبتها في «المغربية» بمقدار 0,670 نقطة مئوية من 8,12٪ إلى 7,450٪، وذلك على وقع التحول المحفوظ ومؤثر لسهم «المغربية» بعد أن كان من الأسهم الحاملة لفترة طويلة نسبياً، وأخيراً خفض «المستثمرون» لحصتها في «صفاة عقار» بمقدار 0,510 نقطة مئوية من 7,650٪ إلى 7,140٪.

بعد اجتماع مجلس إدارة الغرفة
الغانم: نتطلع إلى حكومة تملك من وضوح الرؤية
ما يمكنها من تنفيذ برنامج الإصلاح

الحكومة الجديدة التي ان تبدأ العمل فوراً على تنفيذ برنامج الإصلاح في ضوء الدراسات المحللة والدولية العديدة والمتماثلة الناتجة والتوصيات، ومن أحدثها تقرير «اللجنة الاستشارية لبحث التطورات الاقتصادية بشأن مسيرة الإصلاح المالي والاقتصادي»، التي شكلها وبشارك تقريرها وتوصياتها صاحب السمو الأمير، وكذلك المذكرة التي أصدرتها الغرفة في أكتوبر 2012، والتي أوضحت من خلالها خطورة الأزمة المرهقة التي تعانيها القطاعات الاقتصادية غير النفطية، والمنطلقات السليمة لمعالجتها.

ومن جهة أخرى، تدارس مجلس إدارة الغرفة أبرز سمات ومواد قانون الشركات الجديدة، وأبدى ارتياحه ونفاقه بالصور، وهذا القانون بعد أن بقي أسير اللجان والتعديل أكثر من ربع قرن. وقد توجه مجلس إدارة الغرفة بالشأن والتقدير لكل من اقتصد رأي الغرفة في شهادته البلاد مؤخراً حول قانون الانتخابات، وقد أكد المجلس ان موقف الغرفة هذا إنما جاء استمراراً وتكريساً لالتزام الغرفة باختصاصها الاقتصادي ونشاطها التنموي، وبما نص عليه قانونها حين «حظر عليها الاشتغال بالمسائل السياسية».



علي الغانم

بعيد الاجتماع الذي عقده مجلس إدارة غرفة تجارة وضاعة الكويت صباح امس، انلى رئيس الغرفة علي محمد ثنيان الغانم بتصريح صحافي قال فيه ان المجتمعين اعربوا عن املهم في ان ينجح مجلس الامة الجديد في التأسيس لتعاون مسؤول ومتوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بهدف الي بناء كويت الوحدة الوطنية، وتعزيز دولة القانون والتنمية، وتكريس قواعد الشفافية ومحاربة الفساد. وفي الوقت ذاته، اعرب مجلس إدارة الغرفة عن تمنياته بنجاح سمو رئيس الوزراء المكلف بتشكيل حكومة الكفاءة والعيدة والمصداقية الاخلاقية، وببعد عن اعتبارات المجاملة والخاصة، بحيث لا تجزع من الخطأ فتؤجل القرار، ولا تخضع للضغط فتتحرف عن الصواب، وتملك من وضوح الرؤية ما يمكنها من تنفيذ برنامج الإصلاح بإعادة السياسة الاجتماعية والاقتصادية.

ودعا مجلس إدارة الغرفة

اقتصاديان لـ «الأبناء»: الصناديق السيادية الخليجية

توازن في استثماراتها الخارجية بين تحقيق العوائد ودفع المخاطر

الداخلية، والعربية والتخفيف من استثمار موجوداتها في أوروبا والولايات المتحدة، وهو ما بدأ واضحاً في ضخ المملكة العربية السعودية نحو 500 مليار دولار في مشروعات البنية التحتية والتعليم والصحة، وبحسب دراسة أجرتها شركة «انفستكو ليميتد» الأميركية المتخصصة في إدارة الاستثمارات فإن الصناديق السيادية الخليجية استثمرت في عام 2011 ما يعادل 29٪ من أموالها في اميركا الشمالية و 19٪ في أوروبا الغربية و 33٪ في منطقة الخليج.

كما هو الحال في مصر حيث ضخت قطر بعض الاستثمارات بها. وتابع د.القطان قائلاً: «يضاف إلى ما سبق أن رأس المال العربي عموماً لا يتمتع بنفس درجة المخاطرة التي يتسم بها رأس المال الأميركي، على سبيل المثال، ومن ثم فإن العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية السالف ذكرها تجعل الصناديق السيادية الخليجية تتحجم عن الاستثمار أو بالأحرى التوسع بالاستثمار عربياً». وأضاف أن فرص الاستثمار أيضاً ضعيفة في الدول الخليجية تحديداً مقارنة بتطيرتها الأوروبية والأميركية، حيث تتركز الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز، بينما تشهد غياباً شبه تام للاستثمارات الصناعية والزراعية في غالبية دول مجلس التعاون. لقد تكبدت الصناديق السيادية الخليجية خسائر وصلت، حسب مجلة «إيكونوميست»، إلى 400 مليار دولار في العام 2008 جراء الأزمة المالية، رغم اتباعها سياسة غير مغامرة في اختيار استثماراتها.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدور مهم في شأن تأمين ضمانات لاستثمارات الصناديق السيادية الخليجية في السوق العربية وخصوصاً في دول الربيع العربي. وعزا استاذ الاقتصاد الإسلامي في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت د.محمد القطان، تركيز استثمارات الصناديق السيادية الخليجية في الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى غياب البيانات الاستثمارية الصحية والأمنة في الدول العربية، واصفاً بإيها بأنها بيئة طاردة لـ«البنزين».

وأوضح أن هذه السمة متداصلة في غالبية البلدان العربية حتى قبل الربيع العربي، حيث لا توجد منظومات تشريعية تحفز الاستثمارات الأجنبية وتشجعها إلى الاستثمار في الدول العربية، خاصة دول الربيع العربي التي تتوافر بها فرص وأعادة في قطاعات عديدة زراعية وصناعية، لكن يجب أن يكون هذا الاستثمار مشروطاً بتوافر محفزات تقدمها هذه الدول مثل فالاتحاد هناك بيئة طاردة للملح الاستثماري لعدى الصناديق الخليجية في الدول العربية، خاصة دول الربيع العربي التي تتوافر بها فرص وأعادة في قطاعات عديدة زراعية وصناعية، لكن يجب أن يكون هذا الاستثمار مشروطاً بتوافر محفزات تقدمها هذه الدول مثل فالاتحاد هناك بيئة طاردة للملح الاستثماري لعدى الصناديق الخليجية بحرية التداول، وحرية التدوير والخروج في الوقت الذي تتردد. واقترح العميري أن تقوم

مرتفعة للمطالبة لن تحل سوى بمشاريع جديدة، إذ يشير معهد ماساتشوستس الأمريكي للتكنولوجيا إلى أن المنطقة العربية بحاجة إلى توفير 75 مليون وظيفة خلال العقد القادم. «الأبناء» تسلط الضوء على إبعاد مستقبل الاستثمارات الخارجية للصناديق السيادية الخليجية وإمكانات تحول جزء من أموالها للاستثمار في الدول العربية، وذلك في ضوء التطورات الإقليمية والدولية الراهنة، مستانسة في ذلك بآراء بعض خبراء ومسؤولي الاستثمار. فقد أوضح المدير العام لشركة الاستثمارات الوطنية حمد العميري أن الأصل في الصناديق السيادية السعي إلى تحقيق عائد مستدام للدول المالكة لها، وهو ما ينطبق على الصناديق السيادية الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي فإن البوصلة الموجهة والحاكمة لنوعية الاستثمارات التي تقوم بها هذه الصناديق، وتوزيعها الجغرافي، سواء في دول الخليج أو في الدول العربية أو الغربية، يظل رهناً بتوافر عاملين رئيسيين، هما: توافر الاستقرار السياسي، والبيئة التشغيلية والقانونية والأمنة والمشجعة. وأشار بالقول: «بلا شك عند مقارنة هذين العاملين في الدول



د.محمد القطان



حمد العميري

في إدارة الحوض الأول في ميناء السخنة بخليج السويس.

وفي هذا السياق أيضاً، كانت «مؤسسة الخليج للاستثمار» قد نهبت في تقرير حديث صادر عنها إلى توشي المزيد من الحصة الخليجية في الاستثمار الخارجي

تحتسباً لاستمرار حالة عدم اليقين التي تشوب الأسواق المالية العالمية، واحتضالات تراجع معدلات النمو الاقتصادي العالمي وإشكالية الديور والتي يبدو أنها ستأخذ وقتاً طويلاً لمعالجها.

وفي المقابل، تحدث البعض عن الفرص والإمكانات الواعدة للاستثمار في دول الربيع العربي التي تعاني من معدلات

العميري: الصناديق

السيادية الخليجية

لجلب الربح لا

لتقديم المساعدة

د.القطان: بيئة

الاستثمار في الدول

العربية معقدة

وطاردة لـ «البنزين»